

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٤١٠**

الخميس، ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلييتشوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد يانوس
	الصين	السيد يونغ تشاو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2015/172)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2015/173)

1507619 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2015/172)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2015/173)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية للاشتراك في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد ريمون تشيباندا نتونغامولونغو، وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/72، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/173، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبلر.

السيد كوبلر (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أهنئ فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. إنه دائما شرفا لي أن أمثل أمام المجلس لأعرض آخر التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

سيعتمد المجلس في الأيام القادمة قرارا يمنح البعثة ولايتها الجديدة. أشكرك، السيد الرئيس، على إتاحة السبل الكفيلة لنا لتحقيق مهمتنا، كما أشكرك، سيدي، على تفهم أمرنا ودعمنا في الأوقات العصيبة.

(تكلم بالإنكليزية)

إن مشاورات تجديد الولاية فرصة طيبة لننظر إلى ما تم إنجازه خلال العام الماضي، وما إذا كانت البعثة لا تزال قادرة على الوفاء بولايتها، وما التعديلات التي يمكن إجراؤها في السنة القادمة بغية العمل بقدر أكبر من الكفاءة.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة وزير خارجيتها، السيد تشيباندا، الذي تعاونا معه دائماً بروح من الانفتاح والصراحة. إن البعثة ضيف مؤقت في بلده، وتقدم خدمات للكونغو، وفي نفس الوقت من الجهات الداعمة بقوة لقيم الأمم المتحدة. وبحضور معالي وزير الخارجية السيد تشيباندا يوم السبت الماضي، أتيحت لي الفرصة لمناقشة الحالة الراهنة في البلد مع الرئيس كابيلا، لا سيما العلاقة بين الحكومة والبعثة. واتفقنا على حوار منظم لمناقشة المسائل المثيرة للقلق.

سأطلع المجلس الآن على أربع نقاط. أولا، سأناقش الانتخابات المقبلة لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ثانيا، سأحيط المجلس علما بالحالة الأمنية في البلد، بما في ذلك تنفيذ سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. ثالثا، سأتناول الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار واستعادة سلطة الدولة. رابعا، سأناقش كيفية العودة إلى إقامة علاقة بناءة مع الحكومة من خلال تهيئة مناخ من الثقة.

النقطة الأولى هي الانتخابات المقبلة. أرحب بنشر الجدول الزمني العام للانتخابات في ١٢ شباط/فبراير، الذي سيفضي إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٦. وكما أظهرت المظاهرات التي اندلعت في كينشاسا وبوكافو وغوما ولومومباشي في كانون الثاني/يناير، فإن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يهتم بإجراء الانتخابات في موعدها. وستكون هذه الانتخابات منعطفا حاسما في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والبعثة على استعداد لدعم الانتخابات من الناحية اللوجيستية والتقنية وبمساعيها الحميدة، إذا طلب منها ذلك. ونحن عازمون على دعم إجراء انتخابات سلمية تجرى في إطار الدستور. وإضافة إلى ذلك، تكلم الأمين العام عن دستورية الانتخابات في مؤتمر القمة الرابع والعشرين للاتحاد الأفريقي المعقود في كانون الثاني/يناير.

وكما ينص القرار ٢١٤٧ (٢٠١٤)، فإن جميع الأطراف المعنية مسؤولة عن كفالة تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع وشفافة وسلمية وفي موعدها، ويشمل ذلك إجراء حوار سياسي حر وبناء، وحرية التعبير، وحرية التجمع، وإمكانية الوصول على قدم المساواة إلى وسائط الإعلام، بما في ذلك وسائط الإعلام التابعة للدولة، وأمن وحرية التنقل لجميع المرشحين ومراقبي الانتخابات والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة من المجتمع المدني بما في ذلك النساء. هذا هو ما أعنيه حينما أتكلم عن الدفاع عن قيم الأمم المتحدة.

يساورني القلق إزاء اعتقال العشرات من عناصر المجتمع المدني الفاعلة منذ أيام. إن إتاحة حيز سياسي للمجتمع المدني شرط مسبق لإجراء انتخابات ذات مصداقية.

وانتقل إلى النقطة الثانية، وهي الأمن، حينما وصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى البلد قبل ١٥ سنة مضت، كان البلد مدمرا اجتماعيا واقتصادياً وسياسيا. حينما وصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة، كان البلد يشهد حربا أهلية. واليوم، البلد موحد. وهناك هوية كونغولية واضحة ومشتركة ومرحب بها. لم يعد البلد في حرب، ولا يمر بمرحلة انتقالية. إنها دولة أبية.

وخلال هذه الفترة، سعت الحكومة الكونغولية إلى إعادة الأمن لشعبها. ونجحت في تحرير جزء كبير من أراضيها من إرهاب الجماعات المسلحة. وأصبح اليوم وجود الجماعات المسلحة يقتصر على المقاطعات الشرقية من البلد. غير أن الحالة الأمنية العامة لا تزال غير مستقرة، ولا أي درجة من الاستقرار هناك غير قابلة للانتكاس. ولا يزال كثيرون يعيشون في خوف من الاغتصاب والاعتداء ونهب ممتلكاتهم الشحيحة بالفعل. ويؤثر هذا الخوف على كل جانب تقريبا من جوانب الحياة اليومية في الشرق – الخوف من السير ذهابا إلى المدرسة والخوف من الذهاب إلى السوق والخوف من الخروج للحقول.

وبزيادة استتباب الأمن في المزيد من المناطق، سيحين الوقت الذي سيتعين فيه على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية البدء في انسحابها التدريجي. فالبعثة لن تظل في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الأبد. ونتطلع إلى اليوم الذي يمكنها فيه مغادرة البلد، مع تحويل الدعم الإنمائي المتواصل لزملائنا في الفريق القطري للأمم المتحدة. نعم، ينعم الكونغو بالمزيد من الأمن مقارنة

بالسابق. ونعم، هو في طريقه إلى تحقيق الاستقرار. ومع ذلك، يجب عمل المزيد للحد من تهديد الجماعات المسلحة، والعنف المرتكب ضد المدنيين إلى المستوى الذي يمكن أن تديره المؤسسات الكونغولية بشكل فعال. كما يجب القيام بالمزيد لتحقيق الاستقرار من خلال إنشاء مؤسسات دولة تؤدي وظائفها وتتسم بالمهنية وخاضعة للمساءلة، وتعزيز الممارسات الديمقراطية. ويجب أن يقترن الانسحاب بإحراز تقدم في تلك المجالات. ويجب أن يكون أي خروج للبعثة تدريجيا، ومرتبطا بأهداف محددة تضعها بصفة مشتركة البعثة والحكومة. ولذلك، ينبغي أن نهدف إلى توطيد السلام وأن نترك وراءنا كونغو يسوده السلام وعلى طريق الازدهار.

وجرى في المنطقة التي يسيطر عليها تحالف القوى الديمقراطية، تقليص الهجمات الإرهابية، من تعذيب وتشويه وقطع للرؤوس. وجرى في الآونة الأخيرة، في بني وحولها، تشويه ٣٠٠ شخص تقريبا، بينهم نساء وأطفال، وحتى الأطفال الصغار، بعد أن لقوا حتفهم في هجمات إرهابية. وأنا أتكلم إلى المجلس الآن، يتعقب الجنود الشجعان في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من البعثة، متمردي تحالف القوى الديمقراطية المختبئين في أدغال كمنغو. وقد تناولوا وجباتهم معا وعاشوا معا وحاربوا معا، لحماية الأسر الكونغولية. وقد أقامت جهودنا المشتركة ضد التحالف، مثل العمليات ضد حركة ٢٣ آذار/مارس قبل عامين، روابط بين القوات المسلحة وجنود البعثة. وشكل تعاونهم مثالا حقيقيا عن أفضل الممارسات، وأثبت أننا نصبح أقوياء عندما نتحد. وآمل أن يظل الأمر كذلك في المستقبل.

ولا يزال أكبر تهديد للسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى يتمثل في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ولذلك السبب، كلف المجلس البعثة بدعم الحكومة للقضاء عليها، وهي ولاية يجب تنفيذها دعما للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يجب أن نكون منقسمين في هذا الخصوص. لقد تم التخطيط لعملياتنا بصفة مشتركة. وعملنا مع القادة برتبة فريق أول، لعدة أشهر في إطار شراكة ممتازة وبناءة. لكن جرى استبدالهم بضباط قادوا سابقا وحدات لها سجل موثق في مجال انتهاكات حقوق الإنسان. ولذلك، فنحن مضطرون لتعليق دعمنا للعمليات التي تتم تحت قيادتهم.

ويمكن أن تستمر جميع العمليات الميدانية، ضد تحالف القوى الديمقراطية وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الجنوبية، مع دعمنا لها، بما يتفق تماما مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. واستند قرار تعليق الدعم للقيم التي لا جدال فيها في مجال حماية حقوق الإنسان. إننا نريد دعم التصدي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وكذلك تنفيذ سياستنا الخاصة بحقوق الإنسان. ولا نريد الاختيار بين محاربة تلك القوات والدفاع عن حقوق الإنسان. ونحن مدينون بذلك لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ولأنفسنا. إن حماية حقوق الإنسان هو أمر أساسي لا يمكن المساس به. ونحن نسترشد بتلك البوصلة الواضحة. وإذا جاز لي أن أتكلم شخصيا، فإنني فخور بالعمل في الأمم المتحدة برئاسة أمينها العام، مع سياسته الخاصة بحقوق الإنسان أولا. وأنا أعلم، وقد أكد الرئيس كابيلا نفسه لي ذلك، بأن الحكومة الكونغولية تسير على نفس خطى سياسة عدم التسامح مطلقا مع انتهاكات حقوق الإنسان. وأنا واثق بأنها ستتخذ التدابير المناسبة لمعالجة هذه الحالة المؤسفة. ومع ذلك، ومن أجل تجنب أي سوء فهم محتمل، أود أن أقول أن البعثة ملتزمة التزاما كاملا بمحاربة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وتلتزم أيضا باحترام سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

لا يوجد حل عسكري بحت لمشكلة تلك القوات. ويجب أن يتبع ذلك اتخاذ مبادرات غير عسكرية فعالة، بما في ذلك

عمليتي تسريح وإعادة توطين فعالتين، وبسط فعلي لسلطة الدولة، إذا كنا نرغب في التوصل إلى حلول مستدامة. وفي هذا الصدد، لا أزال غير راض عن التقدم المحرز حتى الآن. ولا تزال عناصر تلك القوات تقيم في مخيمات كانيابايونغا، ووالونغو وكيسانغاني، حيث تحتفظ بهيكل عسكري سليم وفعال. ونزع سلاح عدد قليل من المقاتلين في تلك القوات، نعم، ولكن لم تبدأ حتى عملية تسريحهم، ناهيك عن عودتهم إلى وطنهم.

أنتقل الآن إلى رأيي الثالث المتعلق بتحقيق الاستقرار واستعادة سلطة الدولة. ولكي يتحقق السلام المستدام، فإننا بحاجة إلى المزيد من العمل العسكري. إن فهم ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع، ضروري لتعطيل دورات العنف المستمرة. وأود أن أطلع المجلس على التطورات الأخيرة. وقد أنشأت البعثة مؤخرا فرقة عمل معنية بجرائم الموارد الطبيعية، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. وبالإضافة إلى المساعدة على الحفاظ على الثروات الطبيعية للبلد للأجيال القادمة، ستستكشف البعثة، في حدود ولايتها، سبل الإسهام في التصدي لأسباب الصراع في الكونغو.

ولم نعد نتعامل مع الجماعات المسلحة فحسب، ولكن أيضا مع عصابات إجرامية منظمة تنظيما جيدا. وتبلغ قيمة استغلال الموارد الطبيعية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بليون دولار سنويا. ويتم تهريب جزء منها بصورة غير مشروعة إلى خارج البلد، ويذهب ما يقدر بنحو ٩٨ في المائة من الأرباح الصافية المجنية من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، المتمثلة أساسا في الذهب والفحم والأخشاب، إلى شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود. ولا تحتفظ الجماعات المتمردة سوى بنسبة ٢ في المائة من أرباح التهريب غير المشروع. كم عدد المستشفيات التي ستبنى، إذا أصبحت التجارة غير القانونية، تجارة قانونية؟ وعدد كيلومترات الطرق التي سيجري إصلاحها؟ وكم عدد المعلمين الذين ستدفع أجورهم؟ والهدف واضح، يجب تحويل الذهب إلى ضرائب، والضرائب إلى مدارس، والمدارس إلى مستقبل مزدهر.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أختتم كلمتي بنقطة رابعة، وهنا وأنا أوجه تعليقاتي أيضا لمعالي السيد ريمون تشيباندا، وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد، أعرب الرئيس جوزيف كابيلا في ١٥ شباط/فبراير عن آرائه في إجراءات البعثة ونتائجها. وإذا أردنا تحقيق تعاون أفضل، يجب علينا إشاعة جو من الثقة. ولا ينبغي لنا أن ننسى أن الحكومة والبعثة متفقتان على أهدافنا، المتمثلة في تحقيق رفاه الشعب، ووضع حد لأعمال العنف التي تعصف بالجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك رحيل البعثة. نحن هنا لخدمة الشعب، وبالتالي نحن هنا أيضا لتقديم خدماتنا للحكومة. واستعدادنا لمغادرة البلد هو أمر حقيقي لا لبس فيه، ونحن نعلم أن الحكومة ترغب فيه أيضا. ويتعين ربط مغادرة البعثة بتحقيق نتائج، وتحقيق تحسن ملموس في الحالة الميدانية. وحتى ذلك الحين، فإننا بحاجة للشروع في إيجاد طرق ملموسة لتحسين الوضع والعلاقات في الوقت الحالي. لذلك أقترح على الحكومة إعادة التعاون على أساس الثقة المتبادلة.

وأخيرا، كما هو الحال دائما، فإنني أود أن أثني على زملائي الذين تميزوا في الآونة الأخيرة. وأود أن أشيد بجميع ضباط البعثة وأقسام حماية الطفل التابعة لليونيسف. فقد قاموا كل يوم، جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة، بتحرير الأطفال من قبضة الجماعات المسلحة. حيث جرى تحرير أكثر من ١ ٠٠٠ شخص خلال عام ٢٠١٤. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٥، تمكن أكثر من ١٦٠ طفلا من

الأطفال الجنود، من الهروب من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ولجأوا للبعثة. وهذه قصة نجاح حقيقية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لمجلس الأمن على الدعم الذي قدمه لنا على الدوام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كوبلر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد جينيت.

السيد جنيت (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرض التقرير السادس للأمين العام عن تنفيذ تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2015/173).

ويسرني أن أقوم بذلك في ظل رئاسة فرنسا، التي أرحب بدعمها ومساهمتها، وكذلك بدعم الأعضاء الآخرين ومساهمتهم في المجلس في تحقيق أهداف الاتفاق الإطاري.

وبعد مرور عامين من التوقيع على الاتفاق الإطاري في أديس أبابا، الذي بعث حياة جديدة في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإرساء أسس التعاون الإقليمي، فإن المنطقة لا تزال عند مفترق طرق. والأزمتان اللتان اندلعتا في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان هما بمثابة تذكرة بأن المنطقة ككل لا تزال عرضة لعوامل زعزعة الاستقرار. بالرغم من التقدم الكبير المحرز في تهيئة مناخ السلام والأمن، لا تزال هناك تحديات كبيرة يتعين التغلب عليها من أجل تحقيق أهداف الاتفاق الإطاري.

وهذه تشمل، أولا، تحييد الجماعات المسلحة التي تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهذه القوى السلبية تواصل ارتكاب العنف ضد السكان المدنيين، ولا سيما ضد النساء والأطفال، واستغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية، وتأجيج مناخ من عدم الثقة فيما بين بلدان المنطقة.

ومنذ أن توليت منصبي، جعلت الأولوية هي تعبئة بلدان المنطقة وغيرها من أصحاب المصلحة حول ذلك الهدف. وقد شجعت العمليات العسكرية التي نفذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية المتحالفة بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذهبت إلى بيني مع زميلي مارتن كوبلر، والممثل الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، السيد بوبكر ديارا، من أجل التشجيع على التعاون.

ويتعاون مكتبي أيضا مع أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ إعلانات نيروبي، بما في ذلك الإعادة إلى الوطن للمقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس (M-23) من رواندا وأوغندا. وحتى الآن، وافق عدد قليل منهم على العودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار خطة الإعادة للوطن المتفق عليها مع أوغندا، في حين أن عملية الإعادة إلى الوطن لم تبدأ مع رواندا في متابعة للزيارة التي قام بها وفد من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كيغالي في شباط/فبراير. يجب عمل كل شيء لطي صفحة الماضي بصفة نهائية فيما يتعلق بتمرد حركة ٢٣ مارس (M-23)، بحيث يمكن تركيز الطاقات على القوى الهدامة الأخرى.

وفي نفس الوقت، اشتركت في الجهود الرامية إلى تشجيع بدء الإجراءات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بعد مرور الموعد النهائي المحدد في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وشاركت في سلسلة من المشاورات التي نظمها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في أواخر العام الماضي. وأرحب بتوافق الآراء الذي برز في نهاية المطاف بشأن هذه المسألة الحساسة. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ جمهورية الكونغو الديمقراطية وقواتها المسلحة على العمليات العسكرية التي شنتها ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. إنني أشجع

مرة أخرى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة على استئناف تعاونهما الكامل في إطار العمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتعزيز شراكتهما من خلال الحوار الاستراتيجي المنظم. وأثناء اجتماعي بالرئيس كابيلا في ١٣ آذار/مارس، أكد لي استعداد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراء هذا الحوار.

ثانيا، وخلال اجتماعاتي المختلفة في المنطقة، شجعت على بذل الجهود ودعوت إلى المبادرات الهادفة إلى تحسين العلاقات فيما بين بلدان المنطقة بهدف التوصل إلى حل لأوجه سوء الفهم والريبة، وبناء الثقة لتصل إلى المستوى اللازم لتحقيق تقدم في عملية الاتفاق الإطاري. أود أن أشكر الرئيس دوس سانتوس، بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والزعماء الآخرين في المنطقة على التزامهم في هذا الصدد. وأؤكد استعدادي لدعم هذه الجهود لتحقيق المصالحة فيما بين الدول وذلك لتعزيز مناخ أنسب للتعاون. في هذا السياق، أرحب باعتزام الرئيس كابيلا الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة للجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى.

وأخيرا، وإذ أدرك أن المنطقة شرعت في دورة انتخابية والتي من شأنها أن تكون أمرا بالغ الأهمية لتعزيز الديمقراطية والاستقرار، فقد سعيت، بالتنسيق مع الزملاء في الأمم المتحدة في المنطقة وفريق المبعوثين الخاصين، إلى تقديم مساهمتي في الجهود الرامية إلى تشجيع إجراء انتخابات شاملة للجميع وشفافة وسلمية. وسنواصل بذل الجهود من أجل مساعدة بلدان المنطقة على إجراء تلك الانتخابات لتعزيز إنجازاتها الديمقراطية واستقرارها، وفقا لروح الاتفاق الإطاري.

وخارج نطاق تلك الإجراءات الحاسمة، يجب علينا أن نعالج الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة، وفقا لالتزاماتنا بموجب اتفاق أديس أبابا الإطاري. وفي هذا الصدد، فسوف يساهم مكتبي، وبالتنسيق مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجميع أصحاب المصلحة، في المبادرات – التي هي جارية بالفعل أو مخطط لها – وذلك بهدف تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين والمصالحة بين المجتمعات المحلية والحلول الدائمة للمسائل المعقدة المتصلة بالجنسية والأراضي. إن ذلك المجال من العمل وغيره، مثل مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وتعزيز التعاون القضائي الإقليمي، هو من بين الإجراءات ذات الأولوية في خارطة الطريق التي وضعتها.

وفي مجال التنمية الاقتصادية، يسرني أن أشير إلى العديد من مبادرات التنمية والتعاون التي أطلقت في السنوات الأخيرة، ولا سيما ممرات التنمية الإقليمية المختلفة. ويعمل مكتبي على دعم تلك الجهود المشكورة، بما في ذلك من خلال تنظيم مؤتمر للشركاء في شهر تموز/يوليه القادم – بالتعاون مع البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي – يركز على قضايا التنمية الإقليمية في منطقة البحيرات العظمى. وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب المشاورات الإقليمية التي عقدت في لواندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وأقرت وثيقة الفرص الاستثمارية، فقد شرع مكتبي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبدعم من الشركاء الآخرين، في الأعمال التحضيرية المؤتمر المعني باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات العظمى، المقرر عقده في كينشاسا في الربع الأخير من عام ٢٠١٥. ويهدف هذا المؤتمر الأول من نوعه إلى تشجيع الاستثمار وإيجاد فرص العمل، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتهيئة الأرضية للتبادل فيما بين المستثمرين. وسيعزز المؤتمر آفاق السلام من خلال الفرص الاستثمارية في المنطقة.

وتعتبر مشاركة المجتمع المدني والمنظمات النسائية في الجهود الرامية لإنهاء عدم الاستقرار وتسهيل تنفيذ الاتفاق الإطاري، أمرا ضروريا. وفي هذا الصدد، فإن الجهود جارية

لإقامة ائتلاف إقليمي للمجتمع المدني، وبدعم مشترك من مكتبي والأمانة التنفيذية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ونحن نعمل أيضا بشكل وثيق مع ذلك المؤتمر لتعزيز المبادرات لصالح المرأة التي تسهم في تحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى. في هذا الصدد، فإن برنامج المرأة للاتفاق الإطاري، الذي أطلقته ماري روبنسن، لايزال مستمرا تحت إشرافي، من أجل دعم التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة، بما في ذلك من خلال تمويل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. ويسرني أن أحيط المجلس علما بأن المجموعة الأولى من المنح المقدمة من الصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه مكتبي لدعم برنامج المرأة قد أعطيت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ للمنظمات النسائية من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا. أود أن أشكر حكومات هولندا وأيرلندا والنرويج، التي ساهمت في الصندوق الاستئماني الخاص بمكتبي.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي الختام، أود أن أقول بضع كلمات بشأن هياكل الحوكمة وآليات الرصد في إطار السلام والأمن والتعاون. ويستدعي السياق الإقليمي الحالي تعزيز هذه الهياكل والآليات من أجل الحفاظ على الزخم كي يتم التنفيذ الفعال للالتزامات الإقليمية والدولية من خلال المشاركة الاستباقية في آلية الإشراف الإقليمية وتعزيز دور لجنة الدعم التقني. في الأسابيع المقبلة، سوف أشاور قيادة الاتحاد الأفريقي والجهات الضامنة الأخرى المشاركة في الاتفاق الإطاري، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بشأن أفضل السبل لتحسين إطار هياكل الحوكمة وآليات الرصد.

كما أود أن أسجل تقديري لتعاون البلدان الموقعة معي والتعاون الممتاز من زملائي في المنطقة، ولا سيما الممثل الخاص للأمين العام كوبلر والمبعوث الخاص أوتيم، وكذلك منظومة الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى.

أود أن أعرب عن تقديري للتعاون الجيد الذي أقمناه مع الاتحاد الأفريقي، بوصفه مشاركاً في وضع إطار عملية السلام والأمن والتعاون، ومع المشاركين الآخرين في ضمان الاتفاق – المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. كما أود أن أشكر زملائي المبعوثين الخاصين، بمن في ذلك روس فينغولد، الذي ترك منصبه مؤخراً بعد ١٨ شهراً من الخدمة الممتازة، على دعمهم ومساهمتهم.

يكمن الحفاظ على زخم الاتفاق الإطاري في استمرار التزام البلدان الموقعة والجهات المعنية. وأود، في هذا الصدد، مواصلة الاعتماد على مشاركة ودعم مستمرين من جانب المجلس. أحرزت جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى تقدماً كبيراً في التغلب على مآسي الماضي، ولكن ما زال عليها تحقيق تقدم لا رجعة فيه من أجل تحقيق السلام الدائم. وأؤكد مجدداً التزامي بالعمل دون كلل والتكاتف مع الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة وغيرها من أجل الوفاء بوعود الاتفاق الإطاري ومساعدة المنطقة على الوفاء بالتطلعات المشتركة للسلام والازدهار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد جنيت على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد تشيباندا نتونغامولونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس هذا، وأن أعرب لكم عن مدى تشرفنا أن نرى فرنسا، البلد الصديق، وهي توجه مداولات المجلس اليوم. أشكركم على إتاحة

الفرصة لي للتكلم أمام المجلس في هذه الجلسة عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة لبلدي.

اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب للمجلس مرة أخرى عن امتنان شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومتها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على سيادة بلدنا وسلامة أراضيه وضمان سلامه واستقراره. وأخيراً، أود أن أشيد إشادة حارة بالأمين العام بان كي – مون لاهتمامه الدؤوب الذي لطالما أبداه وعلى مشاركته الشخصية في السعي إلى تحقيق السلام وتوطيده في بلدي.

تعود العلاقات بين الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الوقت الذي حصل فيه بلدي على السيادة الدولية قبل ٦٥ عاماً تقريباً، منذ أن حققت الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية العديد من الأمور البارزة معاً. ونحن مقتنعون بأن التاريخ يبين هذا أفضل بكثير مما يمكننا القيام به في بضع دقائق اليوم. ولطالما كانت هذه العلاقات جيدة، وكثيراً ما كانت ممتازة، إن لم تكن مثالية. وللأسف، يجب علينا اليوم أن ندرك أنها تمرّ ببعض الصعوبات. وأكبر أمانينا هي أن تمرّ هذه الفترة الصعبة في أسرع وقت ممكن. لا يسمح لنا تاريخ بلدنا ولا تاريخنا السياسي المشترك باتخاذ أي طريق آخر غير إجراءات التوفيق.

وكيف لنا ألا نكون مقتنعين بذلك ونحن نعلم أن صون سلامة أراضي بلدي وسيادته إنما يعود على وجه التحديد إلى الشراكة بين الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من كل هذا الجشع والاعتداءات، سواء كانت مباشرة أو بالوكالة؟ ونحن نرى أن السلام، الذي غالباً ما اعترضته العوائق، قد أعيد إنشاؤه في كل مرة ثم توطّد، سواء في بلدي أو في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى. ونرى كل يوم المزيد من توطيد سلطة الدولة واحترام حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين أن الانتخابات الحرة، الضامنة لمؤسسات قوية وموثوق بها، هي أقرب إلى أن تصبح حقيقة كل يوم باعتبارها السبيل الوحيد للوصول إلى السلطة العامة في بلدي والحفاظ عليها. وفي الوقت ذاته، ما فتئت الأمم المتحدة تذكّر الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب أحكام الميثاق، بما في ذلك الاحترام الكامل لمبادئ الديمقراطية، وبقدسية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

إننا نعتقد أنه بغية توطيد هذه المكاسب، فعلينا نحن، الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، واجب مواصلة العمل كفريق، وإدامة الروح التي اتسمت بها هذه الشراكة وكانت عاملاً رئيسياً لفعاليتها وذلك تحقيقاً لهذه الغاية. إنها روح الحوار والاحترام المتبادل، وفقاً لمبادئ الميثاق، بما في ذلك احترام السيادة التي لا تمسّ لجمهورية الكونغو الديمقراطية في جميع الأوقات وفي جميع الظروف. ومن جانبها، تؤكد جمهورية الكونغو الديمقراطية بصوت عال وواضح أنها كانت دائماً وستظل دائماً وفية لهذه الروح.

هناك أربع نقاط شائكة حالياً في العلاقات بين الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهي أولاً، الاستعراض الاستراتيجي والنتائج المنطقية التالية له، ولا سيما فيما يتعلق بنقل المسؤوليات من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووتيرة السحب التدريجي لقوات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ثانياً، النزع القسري لسلاح المتمردين الروانديين التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛ ثالثاً، تطوّر وجود المتمردين الأوغنديين من تحالف القوى الديمقراطية – الجيش الوطني لتحرير أوغندا في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ رابعاً، النتائج السياسية لنهاية تمرد حركة ٢٣ مارس.

ومن أجل أن أبلغ أعضاء المجلس، اسمحوا لي أن أوضح وجهة نظر جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن هذه النقاط في ضوء التطورات الأخيرة في الحالات الأمنية والسياسية والاقتصادية في الميدان. وأشير إلى أن الحالة الراهنة على أرض الواقع في تحسّن يومي. ومن حيث الاستعراض الاستراتيجي، أشير إلى أن المنظمة كانت موجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بناء على طلبنا، منذ عام ١٩٩٩، أولاً في شكل بعثة لحفظ السلام تحولت فيما بعد إلى بعثة لتحقيق الاستقرار. وقد نشرت نحو ٢٠ ٠٠٠ جندي وتبقيهم هناك، بما في ذلك ٣ ٠٠٠ من قوة لواء التدخل، المكلف على وجه التحديد بدعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تحييد القوات السلبية في شرق البلد. كما نود أن نشير إلى أنه تم الاتفاق، منذ البداية، على استعراض مساهمة الأمم المتحدة مرحليا بغية تخفيضها حينما تتراجع التهديدات الأمنية وعندما تحقق القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مستوى أداء يمكنها من كفالة أمن البلد بنفسها.

عندما وصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان ما يقرب من نصف البلد يعيش في انعدام للأمن وكان خارج نطاق السيطرة الفعلية للسلطات الوطنية. وقد قُسّم البلد إلى عدد من الأقاليم والإدارات والجيوش المتمتعة بالحكم شبه الذاتي بعدد الجماعات المتمردة الموجودة. وبالنظر إلى التفكك التام تقريباً للدولة، بلغت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان - لا سيما تجنيد الأطفال، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي - مستوى هزّ الضمير الإنساني.

ولا تزال هناك اليوم بالتأكيد بعض جيوب انعدام الأمن التي يحتفظ بها الإرهابيون الأوغنديون في مدينة بيني وحولها وفي كيفو الشمالية، والمتمردون الروانديون من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في بعض المناطق الأصغر في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ومع ذلك، يسود السلام والأمن في كل مكان آخر في البلد، بما في ذلك في إيتوري وإلى الشمال من كاتانغا. إن حوادث الفوضى القليلة التي سببت من حين لآخر القلق للمواطنين، والتي جاءت بسبب أنشطة بعض الضالين، هي مسائل تتعلق بالقانون والنظام تم حسمها بشكل أو بآخر.

وعلاوة على ذلك، هناك اليوم دولة فاعلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمارس السلطة بشكل فعال في جميع أنحاء الإقليم الوطني تقريباً.

وهناك مؤسسات شرعية وفعالة، كما يتضح من أدائنا الاقتصادي، الذي يتضمن نموا بنسبة ٩,٥ في المائة في ناتجنا المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤، الذي قد يصل - في رأي مؤسسات ذات مصداقية مثل صندوق النقد الدولي - إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١٥ ؛ ومعدل تضخم يقترب من الصفر؛ واستقرار سعر صرف العملة الوطنية؛ وزيادة مطردة في الاحتياطيات الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتنفيذ العديد من الإصلاحات الهامة، كانت نتيجتها أن قام البنك الدولي بإدراج البلد في مرتبة أحد أكبر ١٠ بلدان في العالم من حيث الإصلاحات؛ وإعادة تأهيل وبناء مدارس ومستشفيات وكيلومترات من الطرق - في أقل من ٥ سنوات - تزيد على تلك التي أُنجزت خلال السنين الخمسين السابقة.

وهناك جيش تجري حاليا إعادة بنائه بهمة، ولا شك في استمرار الزيادة في قدرته. أما هزم حركة ٢٣ مارس (M-23)، والتحييد التام تقريبا لتحالف القوى الديمقراطية - الجيش الوطني لتحرير أوغندا، والعمليات العسكرية الجارية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا فليست سوى بعض من الأدلة الدامغة في هذا الصدد. وتجري إقامة ديمقراطية، وذلك بإجراء أول انتخابات حرة وديمقراطية حقا في تاريخنا في عام ٢٠٠٦، والانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في موعدها عام ٢٠١١، والتنفيذ الفعال لتدابير إضفاء طابع

اللامركزية وإجراء الانتخابات المحلية والحضرية والبلديات والمقاطعات ومجلس الشيوخ والانتخابات البرلمانية والرئاسية المزمع عقدها في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

وفي ضوء هذه القائمة غير الحصرية، يجب على أي مراقب موضوعي أن يعترف بأن هناك قدرا هائلا من العمل قد تم إنجازه. وتعرب جمهورية الكونغو الديمقراطية عن امتنانها للأمم المتحدة لدعمها القيم في السعي إلى تحقيق تلك النتائج وإنجازها. ومع ذلك، فإنها ترى أيضا أن الوقت قد حان لكي تتحمل مسؤولياتها بالكامل فيما يتعلق بتحقيق الأمن لها ولشعبها. ولذلك فهي تدعو المجلس إلى الاستجابة لهذه التطلعات المشروعة، التي لا يمكن فصلها عن فكرة السيادة الوطنية.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها حكومتي فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن. وتتجاوز هذه الجهود نطاق تحديد مذهب عسكري رسمي؛ ووضع خطة إصلاح شاملة؛ وإقرار البرلمان لجميع القوانين اللازمة للجيش والشرطة الوطنية وإصدار رئيس الدولة لها؛ والتعيين في المناصب القيادية، تمشيا مع الهيكل الجديد لكلا العنصرين؛ وإنشاء قوة للرد السريع، التي يريدها المجلس ويترقبها، الأمر الذي يجري الآن على قدم وساق.

وفي هذا السياق، يجب على المرء أن ينظر إلى تدريب وتجهيز الألوية الثلاثة التالية: اللواء ١١ الذي اشتهر بانتصاره في العمليات ضد متمردين حركة ٢٣ مارس وتحالف القوى الديمقراطية، بقيادة الجنرال الراحل مامادو ندالا، ويتألف ذلك اللواء من ثلاث كتائب تم تدريبها في إطار برنامج التعاون الصيني؛ واللواء ٢١، الذي يتألف من ثلاث كتائب تلقت تدريبها في جنوب أفريقيا وتنتشر حاليا في كاتانغا؛ واللواء ٣١، الذي يتألف من ثلاث كتائب وتم تدريب جنوده في إطار برنامج التعاون البلجيكي، وخدم في عمليات إقرار السلام في كيفو الشمالية في وقت سابق، وسيتم نشره قريبا كجزء من الجهود الرامية إلى استمرار القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في غابات الكونغو.

وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢١٤٧ (٢٠١٤)، بشأن نزع سلاح المتمردين الروانديين التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا قسرا، أود أن أبدأ باستنكار الحادث الذي تسبب في عدم مشاركة البعثة مباشرة في نزع السلاح، على الرغم من أن ذلك كان من بين المهام التي كان يتعين على منظمتنا إتمامها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبشأن هذا الموضوع، أود أن أشير إلى أن هذه الحالة لم تنشأ بسبب جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لم تفعل شيئا إلا ملاحظة قرار البعثة بتعليق دعمها. والأكثر من ذلك أن السلطات الكونغولية لم تبلَغ، قبل تعيينها في الوظائف، بحقيقة أن الضباط المعنيين قد صنفتهم خدمة البعثة ''باللون الأحمر''.

كما أود أن أذكر أن بلدنا يشارك في جميع جهود الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان واحترامها، وبالتالي فهذه المسألة ليست واردة هنا. وهناك دليل بليغ على ذلك وهو أن ما لا يقل عن ثلث السكان الموجودين في السجون في جمهورية الكونغو الديمقراطية الكونغو يتألفون من عناصر من قوات الدفاع والأمن والضباط والمجندين. وما كان هذا ليحدث إذا كنا نشعر بالرضا بشأنهم. وعليه، فإنه مثل أي عضو في الأمم المتحدة ووفقا للميثاق، تريد جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تحافظ على استقلاليتها الكاملة في تعيين كوادرها المدنية والعسكرية. ولا يمكن أن تؤخذ في الاعتبار عند التعيين سوى العقبات التي تم توثيقها في الواقع، بممارسة السيادة الكاملة.

وعلى الرغم من سحب دعم البعثة، وحيث إنه لا يمكنها أن تتهرب من مسؤولياتها، أطلقت القوات المسلحة الكونغولية عمليات عسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا،

وتقوم حاليا بتنفيذها. وقد أحرز إنجاز كبير حتى الآن. فهناك نحو ٢٠٠ من المقاتلين، بما في ذلك – للأسف – ٩١ من الجنود الأطفال، قد تم اعتقالهم أو قاموا بتسليم أنفسهم. وتم تحرير معاقل سابقة مثل مولينغي، وكيتوغا، وكيغوغو، وكنغوفا، وكاشيندابا في كيفو الجنوبية، وكاهمبو، وكاتيمبا، وكيسورو، ومولیمبي في كيفو الشمالية. وتوغلت قوات المتمردين المتبقية في الغابات العميقة، وبالتالي ابتعدت عن الحدود الرواندية، حيث سعت إلى خلق حالة من انعدام الأمن في ذلك البلد المجاور. وتقف قواتنا متأهبة، ولن يتوقف عزمنا على القضاء على تلك القوة المؤذية عن تنفيذ هذه العمليات إلى أن نحقق النتيجة النهائية، مهما كانت التكلفة في الوقت والموارد، سواء البشرية أو المالية أو المادية.

وفيما يتعلق بتطور وجود متمردين روانديين تابعين لتحالف القوى الديمقراطية – الجيش الوطني لتحرير أوغندا في الشمال الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أشير إلى أن البعثة والقوات المسلحة الكونغولية قد تعاونت بصورة إيجابية منذ تفرق المتمردون وأصبحوا إرهابيين خارجين عن القانون ليس لديهم أي استراتيجية سوى شن الهجمات المفاجئة على القرى المعزولة، حيث يحرقون الأكواخ ويضربون أعناق السكان قبل فرارهم. ونحن الآن في مرحلة البحث. ويقر الجميع بأن القوات الكونغولية تتصرف بصورة تشرف بلدنا في تلك العمليات.

وأنتقل الآن إلى موضوع القضاء على تمرد حركة ٢٣ مارس. لقد انتهى ذلك التمرد بموجب إطار أديس أبابا للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في محادثات نيروبي. ووفقا للاتفاق الإطاري والاستنتاجات التي خلصت إليها محادثات نيروبي، بدأت جمهورية الكونغو الديمقراطية عملية حوار سياسي من خلال المشاورات الوطنية، وقد أعلنت – في هذا الصدد، وعقب تلك المشاورات – العفو عن أعمال الحرب، لا سيما تلك التي ارتكبها المتمردون السابقون في حركة ٢٣ مارس. وفي الواقع، من بين ١ ٦٧٨ من المتمردين السابقين الذين هربوا ولجأوا إلى أوغندا واللاجئين الآخرين البالغ عددهم ٤٥٣ لاجئا في رواندا، استفاد ٧٧٧ منهم في هذه المرحلة من قانون العفو، وعاد ١٨٢ منهم طوعا إلى البلد. أما الذين لا يزالوا في البلدين المجاورين فوجودهم لا يرجه إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تستقبلهم أو لم تيسر تلك العملية بما فيه الكفاية، بل لأن ذلك القرار يجب أن يتخذه مقاتلين حركة ٢٣ مارس السابقين أنفسهم، حيث إن هذه العودة طوعية. وفي هذه المرحلة، يبدو أن بعض منها يفضل البقاء في مكانه. ونحن نسعى بنشاط لإقناعهم بالعودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونعول على المجتمع الدولي، ولا سيما المبعوثين الخاصين، لمساعدتنا في تحقيق ذلك.

ولإعطاء صورة كاملة عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أؤكد من جديد على تصميم حكومتي على الالتزام بقوة أكبر من أي وقت مضى بثقافة الديمقراطية. وبالتالي، بعد إجراء مناقشة مفتوحة وثرية، نشرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة جدولا زمنيا شاملا للانتخابات المقبلة. وفي الوقت نفسه، وضعت الميزانية اللازمة لإجراء جميع الانتخابات في الدورة الانتخابية.

ويدل هذا على التزامنا بإجراء انتخابات سلمية، تتسم بالمصداقية والشفافية. ونحن على ثقة بأن أصدقاء جمهورية الكونغو الديمقراطية سيقدمون لنا الدعم في هذه العملية الرامية إلى تعلم الممارسة الديمقراطية وتعميقها في بيئة من السلام، عبر تفادي أي تدخل من شأنه أن يصب الزيت على النار. ومن شأن الدعم المالي الذي يقدمونه، في الوقت المناسب وليس في اللحظة الأخيرة، أن يسهم بالقدر ذاته في ذلك الصدد.

ختاما، فإننا على استعداد للشروع في حوار استراتيجي مع الأمم المتحدة بشأن جميع المسائل التي أثرتها اليوم، بهدف التوصل إلى توافق في الآراء قبل أن يتخذ المجلس قرارا. وأود أن أكرر التأكيد على أن الأداء الحالي الرفيع المستوى للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يوفر دليلا موضوعيا على استعدادنا للتفاوض على الخفض التدريجي لقوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن على علم بأن المنظمة تشاطرنا مفهوم هذا التخفيض، وأن المناقشة ستقتصر على نطاق ذلك التخفيض ووتيرة تنفيذه فحسب. ونحن مقتنعون بأننا لا ريب سنتمكن حين نعود يوم الاثنين – كما هو مقرر – من التوصل إلى اتفاق وتقديم اقتراح متفق عليه إلى المجلس.

وأخيرا، أؤكد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ما فتئت تتعاون دوما مع الأمم المتحدة، وأنها ستواصل ذلك التعاون. ونعوّل على الأمم المتحدة للقيام بدورها تحقيقا لتلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الوزير تشيباندا نتونغامولونغو على بيانه.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلِّمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.